

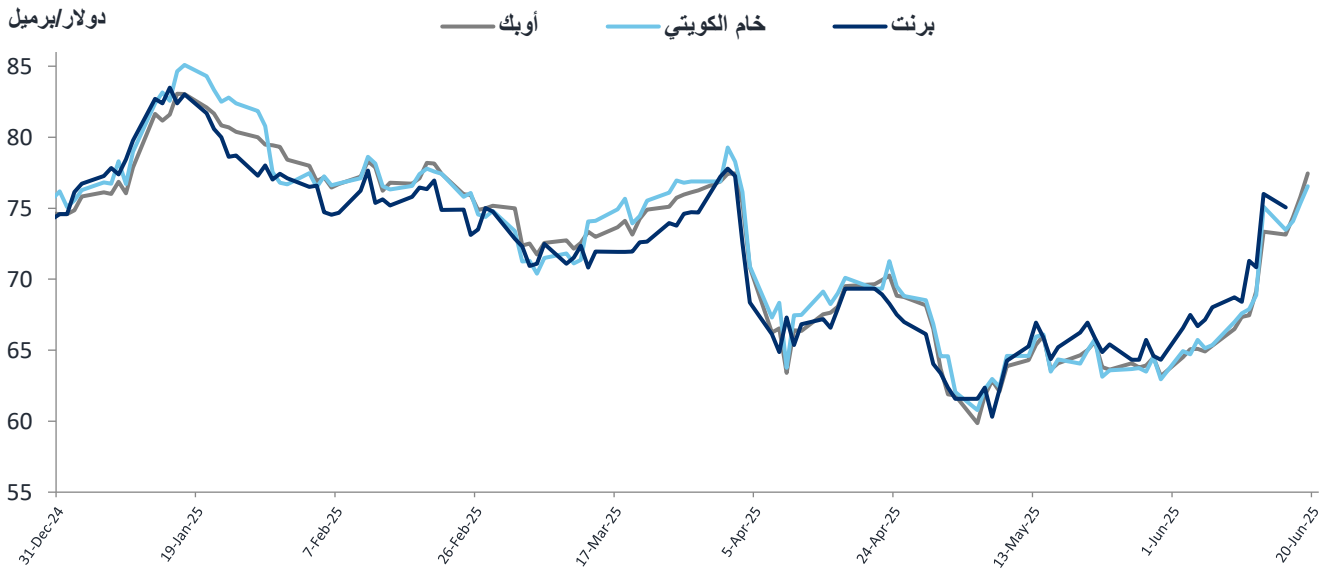
يونيو 2025

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

وفرة المخزونات وضعف توقعات الطلب يحدان من تأثير التوترات الجيوسياسية على أسعار النفط الخام

وصلت أسعار النفط الخام إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ منتصف يناير 2025، مدفوعة بالمخاوف من اتساع نطاق تداعيات الحرب المستمرة في الشرق الأوسط. ويعكس هذا الارتفاع بصفة رئيسية تنامي القلق من احتمال أن يؤدي التصعيد العسكري إلى إغلاق مضيق هرمز. كما أعربت شركات الشحن الدولية عن مخاوفها بشأن أمن شحناتها، مؤكدة تجنبها المرور عبر هذا الطريق خلال فترة النزاع. وإلى جانب علاوة مخاطر الحرب، ساهمت الخسائر المتوقعة في إنتاج إيران نتيجة الهجمات التي استهدفت منشآتها النفطية في دعم أسعار الخام. إلا أن هذه المكاسب تأثرت سلباً بوفرة الطاقة الإنتاجية الاحتياطية لدى أعضاء الأوبك وحلفائها الآخرين، بالإضافة إلى إنتاج الولايات المتحدة. المرتفع كما ساهم تقرير يفيد بأن الصين تحتفظ بمستويات قياسية من مخزونات النفط الخام، ما يقلل من حاجتها للتخزين الإضافي، في كبح ارتفاع الأسعار. وفي السياق نفسه، أدى إخفاق الاتحاد الأوروبي في خفض سقف سعر النفط الروسي من 60 دولار أمريكي إلى 45 دولار أمريكي للبرميل إلى تقليص الزخم التصاعدي للأسعار.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

في ذات الوقت، يعد مضيق هرمز ممراً حيوياً لما يقرب من نسبة 15 - 20 في المائة من إمدادات النفط العالمية، أي ما يعادل نحو 15 إلى 20 مليون برميل يومياً، الأمر الذي زاد المخاوف من نقص الإمدادات في حال استمرار الحرب. وأظهرت التقارير أنه حتى في حال تم إغلاق الممر، لا يمكن تحويل سوى جزء بسيط من الإنتاج إلى خطوط الأنابيب. وقد أدى ذلك إلى تصاعد مخاوف من نقص الإمدادات إذا استمرت الحرب. إلا أن منتجي النفط في المنطقة وصلوا ضخ الإمدادات، بل قاموا بتسريع وتيرة الشحنات سعياً لتمرير أكبر قدر ممكن من النفط عبر ناقلات عائمة قبل ضيق أو نفاذ الوقت. وساهم هذا التحرك الاستباقي في كبح جماح أسعار الخام خلال الأسبوع الماضي، إذ ما يزال السوق يسعر اضطرابات الإمدادات باعتبارها أسوأ السيناريوهات فقط، بينما تشير التقديرات إلى وفرة المعروض من الخام في الأسواق خلال العام الجاري. وفي هذا السياق، أبدى عدد من الأطراف في القطاع تفتهم بأن مضيق هرمز لن يغلق، نظراً لأن خطوة كهذه ستؤثر على صادرات النفط الإيراني إلى الصين والهند، أكبر مستوردي الخام الإيراني.

وعلى صعيد الطلب، أبقت منظمة الأوبك على توقعاتها لنمو الطلب على النفط دون تغيير لعامي 2025 و2026. وعلى الرغم من تراجع زخم حرب الرسوم الجمركية نتيجة لتطورات الحرب في الشرق الأوسط، إلا أنه من المتوقع أن تلقي التعريفات الإضافية بظلالها على نمو الاقتصاد العالمي، وبالتالي على مستويات الطلب على النفط. وفي سياق متصل، تعكس المؤشرات الاقتصادية الأخيرة نمواً دون التوقعات، إذ قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مجدداً الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، مع خفض

توقعاته للنمو الاقتصادي. وفي المقابل، أظهرت التخفيضات الأخيرة لأسعار الفائدة في منطقة اليورو سعي البنوك المركزية والجهات التنظيمية إلى تحفيز الاستثمارات ودعم النشاط الاقتصادي.

أما على جانب العرض، ارتفع إنتاج الأوبك من النفط الخام بمقدار 200 ألف برميل يومياً خلال الشهر، في أول شهر تقوم فيه المجموعة بتكثيف جهودها لزيادة الإنتاج. إلا أنه على الرغم من ذلك، جاءت الزيادة دون المستوى المعن والمقرر بنحو 411 ألف برميل يومياً، إذ أقدم بعض المنتجين على خفض الإنتاج أو الإبقاء عليه عند مستوياته السابقة، مراعاةً للانتهاكات السابقة لحصص إنتاج الأوبك وحلفائها. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة الإنتاج في كل من السعودية وليبيا. في المقابل، سجل إنتاج النفط في الولايات المتحدة ارتفاعاً هامشياً للأسبوع السادس على التوالي، ليبلغ 13.43 مليون برميل يومياً، غير أنه ظل دون المستويات القياسية السابقة.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

ارتفعت أسعار النفط الخام بنسبة 14 في المائة عقب اندلاع الحرب في الشرق الأوسط، التي كانت إيران طرفاً بها، وسط تهديدات بتعطيل الإمدادات في المنطقة. وأنهت العقود الأجلة لمزيج خام برنت تداولاتها عند 78.9 دولار أمريكي للبرميل يوم الخميس، في ظل تصاعد المخاوف من احتمال تدخل الولايات المتحدة في الصراع، ما قد يؤدي إلى تفاقم التوترات في المنطقة. إلا أن إعلان الرئيس الأمريكي تأجيل قراره لمدة أسبوعين أدى إلى أكبر تراجع يومي في الأسعار منذ أكثر من خمسة أسابيع، بنسبة بلغت 2.3 في المائة، لينتهي النفط تداولات الأسبوع مغلقاً عند 77.0 دولار أمريكي للبرميل. ومع ذلك، فإن الهجوم الأمريكي على ثلاثة مواقع نووية في إيران قد فتح الباب لمزيد من عدم اليقين في سوق النفط وصعد الوضع مع توقع أن يخترق النفط الآن حاجز 80 دولاراً أمريكياً للبرميل. ويشير بعض المتنبئين إلى أن النفط قد يخترق حاجز 90 دولاراً أمريكياً للبرميل، على الرغم من أن الإمدادات الوفيرة في سوق النفط بالإضافة إلى الاتجاهات الأكثر ليونة على جبهة الطلب مع استمرار حرب التعريفات الجمركية التي لا تزال تشكل تهديداً وشيكاً لسوق النفط قد تحد من المكاسب. ومع ذلك، أبقت الهجمات المتزايدة تجار النفط في حالة تأهب وقد انعكس ذلك في الرهانات السعودية على خام برنت. ووفقاً بلومبرج، زاد مديرو الأموال صافي مراكزهم الطويلة على درجة الخام بأكبر مكسب في ثمانية أشهر منذ أوائل أكتوبر 2024 وقد يؤدي هذا إلى المزيد من المكاسب عند افتتاح السوق يوم الاثنين.

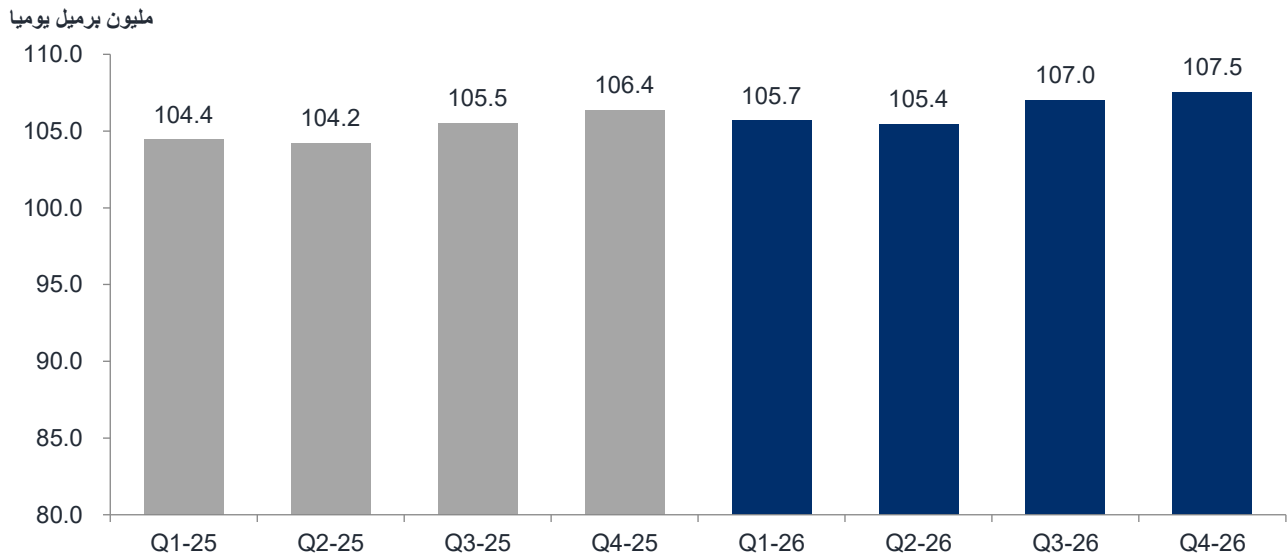
وفيما يخص الاتجاه الشهري للأسعار، واصلت جميع درجات النفط الخام تسجيل انخفاضات حادة في مايو 2025، لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ عدة سنوات، في ظل تصاعد المخاوف بشأن تأثير الطلب نتيجة الرسوم الجمركية التي فرضتها الحكومة الأمريكية. ويمثل هذا الانخفاض الشهر الرابع على التوالي في متوسط أسعار النفط الخام. إذ تراجع متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت بنسبة 5.4 في المائة ليصل إلى 64.1 دولار أمريكي للبرميل في مايو 2025، مسجلاً أدنى متوسط شهري منذ أكثر من 50 شهراً، منذ التراجع الذي أعقب جائحة كوفيد-19، وذلك مقارنة بمتوسط بلغ 67.8 دولار أمريكي للبرميل في أبريل 2025. من جانبه، سجل متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية انخفاضاً أكبر نسبياً بنسبة 7.8 في المائة، في أكبر تراجع لها منذ عامين، ليبلغ 63.6 دولار أمريكي للبرميل. أما سعر خام التصدير الكويتي فقد شهد أكبر انخفاض شهري بنسبة 9.0 في المائة، ليصل إلى 63.9 دولار أمريكي للبرميل في المتوسط خلال الشهر. في ذات الوقت، أظهرت تقديرات الإجماع المتعلقة بمزيج خام برنت مراجعات هبوطية حادة تغطي الستة فترات ربع السنوية القادمة، إذ بلغ متوسط توقعات الإجماع للربع الثالث من العام 2025 نحو 66.0 دولار أمريكي للبرميل، وفقاً لبيانات وكالة بلومبرج.

الطلب العالمي على النفط

وفقاً لأحدث التقارير الشهرية الصادرة عن الأوبك، ظلت توقعات نمو الطلب العالمي على النفط للعام 2025 دون تغيير عند مستوى 1.3 مليون برميل يومياً، مع توقع أن يبلغ إجمالي الطلب 105.1 مليون برميل يومياً خلال العام. إلا أن بعض التعديلات طرأت على مستوى كل دولة على حدة، بما يعكس بصفة رئيسية البيانات الفعلية للربع الأول من العام 2025. ووفقاً للتقرير، تم إجراء مراجعات تصاعدية لبيانات الطلب في الربع الأول من العام 2025 للدول الأمريكية والأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إذ ارتفعت تقديرات الطلب في الولايات المتحدة بمقدار 0.21 مليون برميل يومياً، فيما زادت تقديرات الطلب لأوروبا بمقدار 0.13 مليون برميل يومياً. وقد انعكست هذه التعديلات أيضاً على توقعات العام 2025 بأكملها، مع تسجيل ارتفاع في الطلب في الولايات المتحدة بمقدار 0.062 مليون برميل يومياً، وفي الدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار

0.025 مليون برميل يومياً. في المقابل، أجريت مراجعات هبوطية للتوقعات، تركزت بصفة رئيسية على معدلات الطلب للربع الثاني من العام 2025 في عدد من الدول الرئيسية غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وشملت هذه المراجعات انخفاض توقعات النمو لكل من الهند والصين، نتيجة التأثير المتوقع للرسوم الجمركية التي فرضتها الحكومة الأمريكية، والتعريفات المضادة التي أقرتها الصين على السلع الواردة من الولايات المتحدة.

الطلب العالمي على النفط -2026/2025- (مليون برميل يومياً)



المصدر: أوبك

وكشفت أحدث البيانات المتعلقة بواردات النفط الخام في الصين تراجعها خلال شهر مايو 2025، إذ بلغت الواردات النفطية 10.97 مليون برميل يومياً، مقابل 11.69 مليون برميل يومياً في أبريل 2025. وقد تم تعويض هذا التراجع جزئياً بارتفاع الإنتاج المحلي هامشياً، والذي سجل 4.35 مليون برميل يومياً خلال مايو، مقابل 4.31 مليون برميل يومياً خلال الشهر السابق. في المقابل، حافظ الطلب في الهند على مستوياته المرتفعة، إذ استوردت المصافي كميات قياسية من النفط الخام خلال شهر مايو 2025، في ظل الاتجاه التصاعدي لاستهلاك المنتجات المكررة، لا سيما الديزل والبنزين ووقود الطائرات.

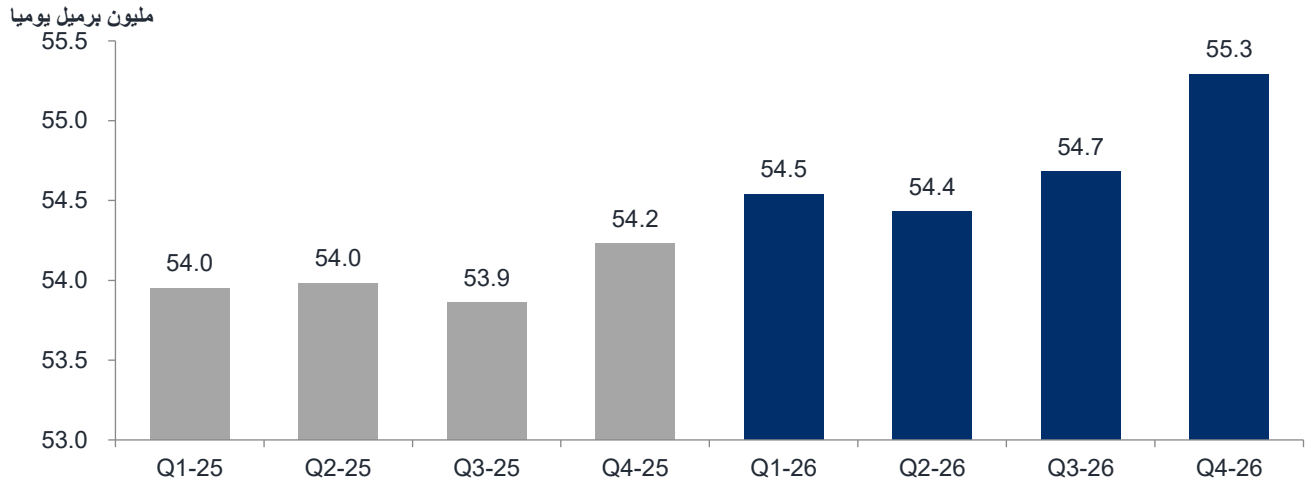
كما أبقت الأوبك على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط للعام 2026 دون تغيير يذكر، عند 1.28 مليون برميل يومياً، مع تقديرات بوصول الطلب إلى 106.42 مليون برميل يومياً خلال العام. إلا أن تعديلات طفيفة طرأت على التنبؤات الخاصة بكل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. من جهة أخرى، أظهرت التوقعات طويلة الأجل الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على النفط الخام سيبلغ ذروته عند 105.6 مليون برميل يومياً بحلول العام 2029، مع توقع تسجيل الصين لذروة مبكرة في الطلب خلال العام 2027 نتيجة النمو المتسارع في استخدام السيارات الكهربائية. وأشارت الوكالة إلى أن تباطؤ وتيرة تبني استخدام السيارات الكهربائية، إلى جانب انخفاض أسعار البنزين، من المتوقع أن يساهما في دعم استهلاك النفط في الولايات المتحدة.

العرض من خارج الأوبك

ارتفعت إمدادات النفط العالمية بمقدار 0.33 مليون برميل يومياً في مايو 2025 لتصل إلى 105.0 مليون برميل يومياً، وفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية. وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة الإنتاج من المنتجين الأعضاء وحلفائها وغير الأعضاء بالأوبك. وتعكس زيادة إنتاج الأوبك وحلفائها قرار تراجعها عن التخفيضات الطوعية الذي تم الإعلان عنه مؤخراً. وبلغ إنتاج الأوبك وحلفائها 42.21 مليون برميل يومياً خلال الشهر، مقابل 42.05 مليون برميل يومياً في أبريل 2025، وفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية. وتشير

توقعات الوكالة أن إمدادات النفط العالمية مرشحة للارتفاع بمقدار 1.8 مليون برميل يومياً خلال العام 2025 لتصل إلى 104.9 ملايين برميل يومياً، فيما يعزى إلى زيادة قدرها 1.4 مليون برميل يومياً من خارج الأوبك وحلفائها. كما يتوقع أن يواصل المعروض ارتفاعه في العام 2026 بمقدار 1.1 مليون برميل يومياً، نتيجة لزيادة إضافية من خارج الأوبك وحلفائها تقدر بنحو 840 ألف برميل يومياً.

الإنتاج النفطي للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك – 2026/2025 (مليون برميل يومياً)



المصدر: أوبك

من جهة أخرى، أبقى الأوبك على توقعاتها لنمو المعروض من السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك دون تغيير للعام 2025، وذلك وفقاً لتقريرها الشهري الأخير. ومن المتوقع أن يرتفع المعروض من هذه المجموعة بمقدار 0.81 مليون برميل يومياً خلال العام، ليبلغ في المتوسط 54.0 مليون برميل يومياً. وشهدت التقديرات مراجعات على مستوى كل دولة على حدة، إذ تم خفض توقعات إمدادات الولايات المتحدة، في حين قابل هذا الخفض مراجعة تصاعدية محدودة لتقديرات إمدادات الدول الأوروبية التابعة وغير التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

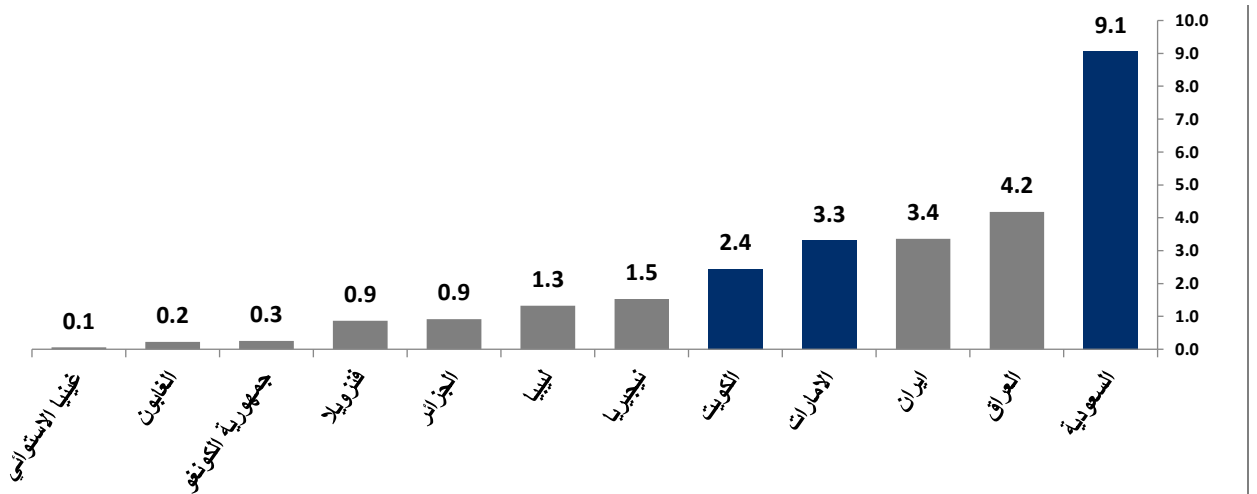
وتراجعت توقعات المعروض للأميركتين ككل، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة، بمقدار 0.03 مليون برميل يومياً، ما يشير إلى خفض تقديرات إمدادات الولايات المتحدة بصفة رئيسية. وتنسق هذه التوقعات المنخفضة مع أحدث بيانات أنشطة حفر آبار النفط الصادرة عن شركة بيكر هيويز، والتي كشفت عن انخفاض عدد منصات الحفر النفطية في الولايات المتحدة للأسبوع الثامن على التوالي، ليصل إلى 438 منصة خلال الأسبوع المنتهي في 20 يونيو 2025، في أدنى المستويات المسجلة منذ أكتوبر 2021. ويعكس هذا الانخفاض ضعف أساسيات سوق النفط، إذ تم تداول الخام عند مستويات قريبة من 65 دولار أمريكي للبرميل قبل اندلاع الأزمة الجيوسياسية الحالية. إلا أنه على الرغم من ذلك، تباطأت وتيرة تراجع عدد منصات الحفر بشكل ملحوظ خلال الأسابيع الأخيرة، ما يشير إلى احتمال تسجيل زيادة مستقبلية، خاصة بعد أن تلقت أسعار النفط دعماً نتيجة للتطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط. كما تحسنت إنتاجية الآبار، إذ أظهر إنتاج النفط الخام الأمريكي زيادة هامشية، إلا أنها مستمرة خلال الأسابيع القليلة الماضية، ليصل إلى 13.43 مليون برميل يومياً في الأسبوع المنتهي في 13 يونيو 2025.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

ارتفع إنتاج الأوبك من النفط الخام في مايو 2025 بعد شهرين متتاليين من التراجع، ويعكس هذا الارتفاع إلغاء تخفيضات الإنتاج من قبل دول الأوبك وحلفائها، عقب قرار المجموعة بزيادة الإنتاج بمقدار 411 ألف برميل يومياً. ووفقاً لبيانات وكالة بلومبرج، بلغ متوسط إنتاج الأوبك 27.54 مليون برميل يومياً خلال الشهر، ليسجل بذلك أعلى مستوياته في سبعة عشر شهراً، بزيادة قدرها 0.2 مليون برميل يومياً مقارنة بالشهر السابق. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع واسع النطاق في الإنتاج عبر غالبية منتجي المجموعة،

باستثناء إيران وفنزويلا اللتين سجلتا تراجعاً هامشياً. من جهة أخرى، أظهرت بيانات مصادر الأوبك الثانوية نمواً بمعدل أقل نسبياً، بلغ 183 ألف برميل يومياً، ليصل متوسط الإنتاج إلى 27.0 مليون برميل يومياً خلال شهر مايو 2025. وأشارت بيانات الأوبك أيضاً إلى نمو الإنتاج على نطاق واسع، وهو الأمر الذي قابله جزئياً انخفاض هامشي في إنتاج كلا من إيران والعراق.

حصة الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر مايو 2025 - (مليون برميل يومياً)



المصدر: بلومبرج

وسجل إنتاج مجموعة الدول المشاركة في ميثاق التعاون المشترك بصفة عامة نمواً قدره 180 ألف برميل يومياً خلال الشهر، وذلك في الوقت الذي شهد فيه إنتاج الدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك انخفاضاً هامشياً بلغ 3 آلاف برميل يومياً. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى انخفاض إنتاج كازاخستان، وهو الأمر الذي قابله جزئياً ارتفاع هامشي في إنتاج جنوب السودان.

من جهة أخرى، أعلنت الأوبك وحلفائها عن زيادة جديدة في الإنتاج اليومي للمجموعة بمقدار 411 ألف برميل يومياً لشهر يوليو 2025، وذلك للشهر الثالث على التوالي. وبإضافة الزيادات التي تم الإعلان عنها في الأشهر السابقة، يصل إجمالي الزيادة إلى 1.4 مليون برميل يومياً من أصل 2.2 مليون برميل يومياً كانت مشمولة في التخفيضات المتعهد بها سابقاً. كما أثارت الحرب المستمرة في الشرق الأوسط تكهانات بشأن مدى تأثيرها على وتيرة التراجع عن التخفيضات، إلا أن غالبية المحللين توقعوا أن تواصل الأوبك وحلفائها التزامها بخطتها لزيادة الإنتاج. في المقابل، يتوقع أن يتيح ارتفاع الأسعار للدول التي يتجاوز إنتاجها المستويات المتعهد بها، الامتنال لحصصها دون أن يترتب على ذلك تأثير يذكر على عائداتها النفطية.

وعلى صعيد كل دولة على حدة، سجلت السعودية أكبر زيادة في الإنتاج، بتجاوز إنتاجها 9.0 مليون برميل يومياً خلال الشهر. ووفقاً لبيانات وكالة بلومبرج، بلغ إنتاج المملكة 9.08 مليون برميل يومياً، بزيادة قدرها 110 آلاف برميل يومياً مقارنة بالشهر السابق، في حين أظهرت مصادر الأوبك الثانوية معدلاً أعلى للإنتاج بلغ 9.18 مليون برميل يومياً، بزيادة شهرية بلغت 177 ألف برميل يومياً خلال شهر مايو 2025. كما شهدت إنتاج ليبيا نمواً قوياً بلغ نحو 50 ألف برميل يومياً خلال الشهر، ليصل الإنتاج إلى أعلى متوسط شهري له منذ 12 عاماً، عند 1.32 مليون برميل يومياً.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقبل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست